مركز الميزان لحقوق الإنسان
Al Mezan Center For Human Rights

أثر غياب الموازنة العامة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

يونيو ٢٠٠٦

الفهرس

مقدمة ٣
أولا: تعريف الموازنة العامة وأهميتها ٤
أهمية الموازنة العامة ٤
ثانياً: إعداد الموازنة العامة وإقرارها ٤
إقرار الموازنة العامة ٦
دور المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية في الموازنة العامة ٦
أثر غياب الموازنة على قطاع الخدمات ٨
١- أثر غياب الموازنة على القطاع الصحي ٨
٢- أثر غياب الموازنة على القطاع التعليمي ٩
مبادرة التعليم الالكتروني الفلسطينية ١٠
٣- أثر غياب الموازنة العامة على قطاع الشئون الاجتماعية ١٠
٤- أثر غياب الموازنة على قطاع العمل ١٢
أثر غياب الموازنة العامة على قطاعات الإنتاج ١٢
١- قطاع الصناعة ١٢
٢- على قطاع الزراعة ١٣
٣- قطاع التجارة ١٤
أثر غياب الموازنة العامة على القطاع المصرفي ١٤
النتائـج والتوصيات ١٦

مقدمة

تلعب الموازنة العامة دورا أساسيا في تقييم مدى اهتمام الدولة بمواطنيها من خلال ما تخصصه من موارد للقطاعات المختلفة لاسيما الخدماتية منها، فهي تمثل البوصلة التي تحدد مدى اقتراب الدولة أو بعدها عن حماية جملة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتمتع المواطنين بها.

تتميز الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية في أعتمادها على المساعدات الدولية بنسبة تصل إلى حوالي ٥٠% منها، وعلى الإيرادات المحلية ومن ضمنها أموال المقاصة مع إسرائيل بنسبة الخمسين في المائة الأخرى، حيث تقدر أموال المقاصة* وحدها بحوالي ٥٥ مليون دولار أي ما يعادل نسبة ٤٠% من رواتب الموظفين الحكوميين.[١]

باستثناء عام ٢٠٠٢ فإنه ومنذ تأسيس المجلس التشريعي الفلسطيني تقوم الحكومة الفلسطينية بإعداد الموازنة العامة السنوية وتقديمها للمجلس التشريعي لإقرارها، على الرغم من التأخير المزمن من قبل الحكومة في تقديمها، ومنذ عام ٢٠٠٣ أزداد الاهتمام بما تتضمنه بنود الموازنة العامة، وزاد اهتمام المواطنين بها بعد أن بدأت مؤسسات المجتمع المدني تعطي اهتماما أكبر لإعداد وإقرار وتنفيذ الموازنة العامة.

ما يميز موازنة عام ٢٠٠٦ عن سابقاتها أنها لم تقدم حتى الآن ويبدو أنها لن تقدم في الأجل القريب لأنها لم تعد أيضا بسبب عدم وجود أموال فعلية في يد الحكومة الفلسطينية تجعلها قادرة على إعدادها وتقديمها للمجلس لإقرارها ومن ثم البدء في تنفيذها، حيث أنه ومنذ ظهور نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، التي جرت في الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٦، وفوز ممثلي حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، بدأ الحديث عن إمكانية قطع المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية، واتخاذ إسرائيل إجراءات لمنع وصول أموال المقاصة لها.

وبعد تشكيل الحكومة الفلسطينية من طرف حركة حماس؛ قررت الدول المانحة بما فيها الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية وقف المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني[٢]،

حتى أن الكونغرس الأمريكي سن قانون يمنع تقديم أي مساعدات إلى السلطة الفلسطينية[٣]، كما أقدمت إسرائيل على حجز الأموال الفلسطينية لديها ومنعت وصولها للفلسطينيين، وقررت حكومتها مؤخرا تقديم جزء من هذه الأموال في شكل مساعدات إنسانية، حيث سيتم شراء أدوية ومعدات طبية لوزارة الصحة الفلسطينية.

من جهة ثانية فقد قام المجلس التشريعي بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٠٦ بإقرار مشروع "قانون تقديم وإقرار الموازنة لعام ٢٠٠٦" والذي يتكون من أربع مواد تم إقراره بالقراءات الثلاث في جلسة واحدة، حيث تضمنت هذه المواد تمديد تقديم مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٠٦ إلى غاية ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦، وأعطت لوزارة المالية سلطة تحصيل الإيرادات وفق الآليات والشروط المنصوص عليها في التشريعات المرعية ويستمر الإنفاق باعتمادات شهرية بنسبة ١٢/١ لكل شهر من موازنة السنة المالية ٢٠٠٥ وبحد أقصاه الحادي والثلاثين من ديسمبر ٢٠٠٦.[٤]

يذكر أن المجلس التشريعي أتاح للحكومة الجديدة، في ٢٩ آذار ٢٠٠٦، الإنفاق المالي استثنائيا حتى نهاية شهر حزيران ٢٠٠٦.

هذه الإجراءات أدت إلى غياب الموازنة العامة وعدم تقديمها من طرف الحكومة الحالية وإن كانت الحكومة السابقة مسئولة أيضا عن التأخير في تقديم الموازنة، مما أثر سلبا على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهو ما سيستعرضه هذا التقرير.

---

* ČıĞåÌÔ|ę¤ä ÈıĺøÌäı ĞĦę¦ÀǨ¤ ÌÕzş ĞĦŒÛÊŸÀüä ĞÛŸÊüä ΓÌÔi ƙŒÛÊŸÀüä øÀDzQüäş òÌ±ĦÖüä dnę ÅΤĦ±θ Ÿüä õøÌ±ɔÌş ÆääÀÂRüä dnę ÕĿäÅÈ℃ ÅΤΒĞΘ ĞßÌÀę ŋ¡ÀĞę ΨĿş .ÀıÀżüä åÅΤDZ[1]

čċċđ/Ď/čČ ÿÀıĵ¡ä gÆŒÀDZ ÛĞßÌÀ¦ĝ góäàş ÕĿõş :ÀıÀżüä åÅΤDZ

ĞĦŒÛÊŸÀüä ĞÛŸÊŸö Ì¡ę¢ún ğäÉ3ÌÊ¦ĝ Zężä Ğßşóşĵ¡ä ĞŒÎŕżÀ¦ĝ óäÀę ɔŸ3 Ÿşóşĵ¡ä åÅıØ¤ä àåÅıò čċċđ/đ'/Čċ ÑıøÌę[2]

čċċđ/đ/čđ' ÑıøÌę đ'ē ãÀäü ƆşÅ|ÖıĦä ȝężĝ http://www.arabs48.com [3]

Û¤ĿÛÊøŸÀüä ÆĦÎøüä ɔŸ3 ôşÅÀ¦ĝ øÌÔΣä Õş Ž Ğą¤äżĝ¦ä ȷżą¤ę ţşÅÎą ÿÌ¡Ą ÕĦHą¡Ê¦ĝ dnę ¢ą¡ ÅΤΠz ÆõÜ ĞÊŸɔä ŒØŁ Ž ĞĠΤÊą ĞŸnìÆą àääÅüä Æĉ3 Ài±3 å ĞßÌÀ¦ĝ ÀıÀş ÿÆę [4]

ĮøDzģ ÀıÆøÕk ĞżĦøò Бl åżĦı Ğą¤äżĝ¦ä ţşÅÎą CÆÕk ÿÆ3 ȷl Бl øÌŸÌş Û¤ĿÛÊŸÀüä ÆĦÎüä dɔ3 Į3ÆüäĮ ĞĦùżüä ĞÛŸÊüä òżą¡ øÌÔģ øäÀ±Ą¡ÈìşÛÕÔÀüä øäÆDZ ĞŸòżą¤ş ĞŸòżą¡ ÆŁ±θş ĞıÀıżÛ¡üä ĞıøÌɔä ğÌÔÀüä Õıżą¡ ÿÆ3ş øÌÔΣä ÆĉÊä Ğą¡ÀĦüä ğ¡ääÀıąä .ĞòÌÔ¦ä òżą¡ ÆŁ±θş ĞıÀıżÛ¡üä ĞıøÌɔä ğÌÔÀüä Õıżą¡ ÿÆ3ş øÌÔΣä ÆĉÊä Ğą¡ÀĦüä ğ¡ääÀıąä .

أولا: تعريف الموازنة العامة وأهميتها

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي باعتبارها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها. من المعلوم أنه ليس هناك دولة تملك قدرة للحصول على موارد غير محددة بصرف النظر عن مدى إثرائها، لذلك فإن أسس إعداد الموازنة العامة للدولة ترتكز في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة، أي الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع باستخدام موارد محددة. [٥]

تطور مفهوم الموازنة العامة مع تطور مفهوم الدولة ودورها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن توسع وتغير مفهوم ودور الدولة في المجتمع وانتقاله من دور الوسيط إلى دور المحرض لكافة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى تغير مفهوم الموازنة العامة للدولة، فأصبح يأخذ اتجاها وأبعادا جديدة تعبر بشكل رئيسي عن طبيعة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة في الدولة من جهة، وعن الخيارات والبدائل التي تقوم عليها السياسة المالية والنقدية للدولة من جهة أخرى، سواء كان ذلك في اقتصاديات الدولة المخططة مركزيا، أو في الاقتصاديات الرأسمالية والمشتركة. [٦]

عرف قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ في المادة الأولى منه الموازنة العامة بأنها برنامج مفصل لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها لسنة مالية معينة ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية والمنح والقروض والمتحصلات الأخرى لها والنفقات والمدفوعات المختلفة.

كما نصت المادة (١٩) من نفس القانون على أن "الموازنة العامة هي الأداة المالية الأساسية وبرنامج عمل السلطة الوطنية التفصيلي للنفقات والإيرادات لمختلف النشاطات المقدرة لسنة مالية معينة لتحقيق الأهداف والسياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية، وما لم يكن هناك استثناء بحكم القانون أو اتفاقية دولية أو عقد قانوني، فان الموازنة العامة تحتوي على الصندوق الموحد وكل الصناديق الخاصة".

أهمية الموازنة العامة

مع انتشار وتطور مناهج وأساليب التخطيط الاقتصادي اكتسبت الموازنة العامة للدولة أهمية خاصة، حيث أصبحت تمثل الخطة المالية الرئيسية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتبر الموازنة العامة وسيلة لتغطية السياسات المالية للحكومة، كما أنها تمثل مؤشرا لبرنامج الحكومة المالي العملي، معبرا عنه بالأرقام، وليست الموازنة مجرد أرقام. بالإضافة إلى ذلك فان الموازنة بشكلها الكامل تقع في قلب العملية السياسية والاجتماعية، باعتبارها تمس أعماق رفاهية الأفراد، وعلاقات الطبقات المختلفة في المجتمع، وتحدد منهج الحكومة. [٧]

ونتيجة هذه التطورات أضحت الموازنة العامة عاكسة لمجموع النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، حيث تستخدم كأداة للتوجيه الاقتصادي والمالي والاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية والعدالة الاجتماعية.

ثانياً: إعداد الموازنة العامة وإقرارها

إن إعداد الموازنة لتقديمها إلى المجلس التشريعي لإقرارها ومن ثم العمل بها وتنفيذ بنودها يتطلب إجراءات عملية تقوم بها وزارة المالية، والمراكز المالية المستفيدة من مخصصات الموازنة العامة ويمكن توضيح هذه الإجراءات على النحو التالي:

١- تتولى دائرة الموازنة العامة بوزارة المالية إعداد الموازنة العامة السنوية للوزارات والمؤسسات العامة في السلطة الوطنية بما في ذلك موازنة التمويل ومتابعتها في جميع مراحلها، كما تتولى إعداد نظام جدول

---

[5] .ČĒпĻМūä òşÆūä Ž ČĒпχÒΣä ğĺрàäizţä :(ğĺèäóÆūşqχHúūä góîåä) ČıóîåŕпäγχŸĤŸô ČĒæÀĤūä ČıŢĻţä

[6] Û(ČφóíÕп ČèäøåáĵпĻĤūä ČĒūĺţä :Čıŕäz3 ϭÊg. (ČĐ î) ÛČĔĔđ' ĘÎпĺ ÛČχĺÕŸūä góîàş ğäózÎлп ÛČıózÊūä ČĒæÀĤūä ČıózŢŁпäŽ ČūşÆŸô ČпĻĤūä Čφàäizţä ČĒDzŢлп :ŀMĺŢţä ÆūĺnÆŁŢ .(čē î) ÛČĔēĐ ğşĸä ÛČèåíÊūä ČĤCÛūä ÛČĒæÀĤūä ČŘŢлūä óîåĺ

[7] .(ČĐ î) ÛČÀõæ ĘúèЗDZÀп :ŀMĺŢţä ÆūĺnÆŁŢ

تشكيلات الوظائف السنوي للوزارات والمؤسسات العامة وبالتنسيق معها، حيث يرتبط ذلك مباشرة بالموارد المتاحة للسلطة الفلسطينية لتغطية هذه الوظائف مالياً[٨].

٢- تقدم وزارة المالية مع الجهات المختصة في الأول من شهر مايو من السنة المالية الجارية تقريرا وتحليلا شاملا إلى مجلس الوزراء حول الوضع المالي العام مع توقعات موضوعية لحركة الموارد والالتزامات خلال الفترة المتبقية من السنة المالية والتوصيات لوضع سياسات للاستجابة للتطورات الاقتصادية المتوقعة، ويسترشد مجلس الوزراء بهذا التقرير في وضع المؤشرات والسياسات الخاصة لإعداد الموازنة العامة للسنة المالية القادمة.[٩]

٣- تتقيد الوزارات والمؤسسات العامة بالتعليمات التي تضعها دائرة الموازنة لا عداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام جدول تشكيلات الوظائف وأية تعليمات أخرى لتمكين دائرة الموازنة العامة من القيام بمهامها على أكمل وجه.[١٠]

وتعتبر الوزارات والمؤسسات العامة مسئولة عن صحة الأرقام والبيانات والمعلومات والجداول المقدمة من قبلها لدائرة الموازنة.[١١]

٤- تلتزم جميع الوزارات والمؤسسات العامة بتزويد دائرة الموازنة العامة بجميع البيانات والمعلومات والجداول والإيضاحات التي تطلبها دون تأخير.[١٢]

٥- تبدأ دائرة الموازنة بإعداد تعميم الموازنة على أساس المؤشرات والسياسات الخاصة لمجلس الوزراء، ويجب أن يصدر التعميم في الأول من شهر يوليو من السنة المالية الجارية ويستعرض التعميم التوقعات المالية والاقتصادية الشاملة للسنة المالية القادمة وكذلك المؤشرات والسياسات الاقتصادية والمالية التي حددتها السلطة الوطنية وحدود الإيرادات التي يجب أن تقدر الموازنات على أساسها، كما ويتضمن التعميم أسقف النفقات التي يجب على الوزارات والمؤسسات العامة تقدير موازناتها على ضوئها وكذلك الخطوط العريضة والواضحة والتعليمات والنماذج والمعلومات والجدول الزمني لإعداد تقديرات الموازنة العامة للسنة القادمة.[١٣]

فيما يخص موازنة عام ٢٠٠٦ فقد تم توجيه بلاغ إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٦ من طرف وزارة المالية إلى الوزارات والمؤسسات العامة بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٥ والتي طلبت أن يتضمن رد الوزارات والمؤسسات العامة على:

أ- خطة عمل الوزارة أو المؤسسة على المدى المتوسط ٢٠٠٦- ٢٠٠٨ مع التركيز بوجه خاص على خطة عمل العام القادم.

ب- عرض تفصيلي للاحتياجات في مجال النفقات التطويرية على المدى المتوسط تشتمل على وصف واف للمشاريع وما يتوقع أن ينفذ منها في عام ٢٠٠٦.

ت- تحديد الاحتياجات في ضوء تصور واقعي للامكانات التمويلية المتاحة.

٦- تقوم دائرة الموازنة بوضع وتصنيف وتبويب وتوصيف هيكل الموازنة والحسابات الخاصة من أجل وضع أساس سليم للإدارة المالية ولنظام المعلومات الخاص بالعمليات المالية، ويجب أن تصنف حسابات الصندوق الموحد والصناديق الخاصة للسلطة الوطنية بما يتفق مع هيكل تصنيف الموازنات والحسابات.[١٤]

٧- تعد دائرة الخزينة كشوفا بالمتدفقات النقدية المؤقتة عن التحويلات الحكومية وخدمات الدين من الأصول المالية من حيث تحصيل الفوائد والأصل.[١٥]

٨- تدرس دائرة الموازنة تقديرات الإيرادات والنفقات الافتراضي بالتشاور مع الوزارات والمؤسسات العامة ذات الاختصاص وتضع مسودة الموازنة العامة النهائية مع الأخذ بعين الاعتبار الأولوية التي وضعها مجلس

---

[8] ãÛÎ) kÌÀÔÅÌïã ČĚĚē ĞłÊî (Ē) Ļęó Ğţäìžţî ĻĒŢĂĶ ɹzţłę dnţ čċ gǻłţî.

[9] .ČĚĚē ĞłÊî (Ē) Ļęó Ğţäìžţî ĻĒŢĂĶ ɹzţłę dnţ čĐ gǻłţî

[10] ČĚĚē ĞłÊî (Ē) Ļęó Ğţäìžţî ĻĒŢĂĶ ɹzţłę dnţ čč gǻłţî

[11] .ČĚĚē ĞłÊî (Ē) Ļęó Ğţäìžţî ĻĒŢĂĶ ɹzţłę dnţ čĎ gǻłţî

[12] .ČĚĚē ĞłÊî (Ē) Ļęó Ğţäìžţî ĻĒŢĂĶ ɹzţłę dnţ čđ' gǻłţî

[13] ČĚĚē ĞłÊî (Ē) Ļęó Ğţäìžţî ĻĒŢĂĶ ɹzţłę dnţ čđ gǻłţî

[14] ČĚĚē ĞłÊî (Ē) Ļęó Ğţäìžţî ĻĒŢĂĶ ɹzţłę dnţ čĒ gǻłţî

[15] ČĚĚē ĞłÊî (Ē) Ļęó Ğţäìžţî ĻĒŢĂĶ ɹzţłę dnţ čĚ gǻłţî

الوزراء والموارد والعناصر الأخرى ذات العلاقة، وتقدم الموازنة في النصف الأول من أكتوبر من السنة المالية الجارية كقانون لمجلس الوزراء للدراسة والاعتماد.[١٦]

إقرار الموازنة العامة

يعتبر إقرار الموازنة العامة من طرف المجلس التشريعي أمرا هاما للغاية، حيث تم تنظيم آلية ذلك عبر قانون الموازنة العامة، ونص عليها كذلك القانون الأساسي، والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، ويمكن إجمال إجراءات الإقرار في التالي:

١- يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة إلى المجلس التشريعي قبل شهرين من بداية السنة المالية، حيث يقدم مجلس الوزراء في الأول من نوفمبر الموازنة العامة المقترحة للسنة المالية القادمة لمراجعتها وإقرارها وإصدارها في قانون الموازنة العامة السنوي.[١٧]

٢- يقدم وزير المالية تقريرا إلى المجلس التشريعي بشأن مشروع قانون الموازنة العامة الجديدة متضمنا السياسة المالية المتبعة، والمرتكزات الأساسية للمشروع.[١٨]

٣- يقدم رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية تقريرا إلى المجلس التشريعي بملاحظات للجنة بشأن ما ورد في مشروع قانون الموازنة العامة وما ورد في تقرير وزير المالية توطئة لاستكمال إجراءات إقرار مشروع قانون الموازنة العامة الجديدة.[١٩]

٤- تستكمل إجراءات مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وإقراره وإصداره كقانون قبل بداية السنة المالية الجديدة[٢٠]، حيث يعقد المجلس التشريعي جلسة خاصة لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة على ضوء تقرير اللجنة وتوصياته فيقر المشروع بالتعديلات قبل بدء السنة المالية الجديدة أو يعيده إلى مجلس الوزراء في مدة أقصاها شهر من تاريخ تقديمها إلى المجلس التشريعي مصحوبا بملاحظات المجلس لإجراء التعديلات المطلوبة وإعادتها للمجلس خلال مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ الإعداد لإقرارها[٢١].

٥- يتم التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة بابا بابا، فلا يجوز إجراء المناقلة بين أبواب قانون الموازنة العامة إلا بالاتفاق بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية. وإذا لم يتم إقرار مشروع قانون الموازنة العامة قبل بدء السنة المالية الجديدة يستمر الإنفاق باعتمادات شهرية ١٢/١ (واحد من اثني عشر) لكل شهر من موازنة السنة المالية المنصرمة بحد أقصى مدته ثلاثة شهور.[٢٢]

٦- ينشر قانون الموازنة العامة بعد إقراره من المجلس التشريعي للإعلام العام والجمهور.[٢٣]

٧- إذا لزم أي تعديل على بنود قانون الموازنة العامة أو إضافة بنود يترتب عليها إضافة مخصصات جديدة يجب إعدادها كملحق موازنة وتقدم من مجلس الوزراء إلى المجلس التشريعي للمصادقة عليها وإصدار القانون بها.[٢٤]

دور المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية في الموازنة العامة

لعبت المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية دورا هاما في تمكين السلطة من القيام بواجباتها، من خلال متطلبات استمرارية عمل مؤسسات السلطة والقطاع الخاص الفلسطيني على حد سواء، حيث تم تمويل السلطة منذ تأسيسها بمليارات الدولارات بناء على وعد المجتمع الدولي بمساعدتها ماليا وفنيا عقب التوقيع على اتفاقية أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣، والذي بموجبه تم تأسيس السلطة الفلسطينية.

---

[16] ČĚĔē ĠłÊỉ (Ē) ĮęØ Ġąäžţĝ ĮĘŢĂķ ɹząļę dną Ďċ gåłţĝ

[17] .ôÆĦţĝ Ųëĺèɟả ɹząļÕää dną Ěċṣ Ûđč ɹĺĸåĺţṣ ÛŲĦłÅÎ(ää ÈŸDzŁŸŏ ŲŸṅìÆää ÿÀŢÁää dną Ēđ' gåłţṣ ÛĠąäžţĝ ĮĘŢĂķ ɹząļę dną ĎČṣ Ûđ'ṣ ÛĎ åžţĝ

[18] .ā gÅÕÀää Ġąäžţĝ ĮĘŢĂķ ɹząļę dną ĎČ gåłţĝ

[19] .ǯ gÅÕÀää Ġąäžţĝ ĮĘŢĂķ ɹząļę dną ĎČ gåłţĝ

[20] gÅÕÀää Ġąäžţĝ ĮĘŢĂķ ɹząļę dną ĎČ gåłţĝ

[21] .ğ gÅÕÀää Ġąäžţĝ ĮĘŢĂķ ɹząļę dną Ď gåłţĝ

[22] .ɹząļÕää ÈÁą dną ĞĦääÅää gåłţṣ Ûǫ gÅÕz Ġąäžţĝ ĮĘŢĂķ ɹząļę dną ĞÿÅÿää gåłţĝ

[23] Ġąäžţĝ ĮĘŢĂķ ɹząļę dną Ďē gåłţĝ

[24] Ġąäžţĝ ĮĘŢĂķ ɹząļę dną Ďđ gåłţĝ

منذ المؤتمر الأول الذي عقد في واشنطن في أكتوبر ١٩٩٣ بمشاركة ٤٢ دولة ومؤسسة مانحة والمخصص لبحث آلية دعم السلطة الفلسطينية، وحتى بداية عام ٢٠٠٦ تاريخ تشكيل الحكومة الفلسطينية بزعامة حركة حماس، التزم المجتمع الدولي وبدرجات متفاوتة بدعم السلطة الفلسطينية، حيث انقسمت هذه المساعدات إلى منح وقروض.

كان للتمويل الدولي الدور الأساسي في إنجاز العديد من المشاريع التي لولاها لما أمكن تنفيذ هذه المشاريع، خاصة ما يتعلق بتنفيذ مشروعات استراتيجية في مجال الطرق، والمياه وخدمات الصرف الصحي، وبناء المؤسسات، وخلق عشرات آلاف فرص العمل، وتحسين الخدمات الصحية، وتطوير قطاع التعليم، وذلك إما مباشرة عبر المشروعات أو عن طريق تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.

وبالرغم مما حققته المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية على مستوى دعم متطلبات استمرارية عمل مؤسسات السلطة والقطاع الخاص على جد سواء، إلا أنه ومنذ عام ٢٠٠٣ بدأت هذه المساعدات تتراجع، خاصة ما يقدم إلى دعم الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، مما أثر سلبا على تنفيذ الموازنة العامة وإعدادها، إذ لا زال مدى توفر المساعدات الخارجية المخصصة لتمويل النفقات الجارية العنصر الأكثر تأثيرا على الوضع المالي للسلطة، وعلى امكانات تنفيذ الموازنة العامة.

تأثر تنفيذ موازنات أعوام ٢٠٠٣- ٢٠٠٥ بتراجع قيمة المساعدات الخارجية المقدمة، حيث لم يتجاوز حجمها نصف ما كان متوقعا خلال عامي ٢٠٠٣و ٢٠٠٤، حيث بلغ إجمالي المساعدات المخصصة لتمويل النفقات الجارية حوالي ٢٦٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٣، وحوالي ٣٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٤، وذلك بالمقارنة مع توقعات بلغت قيمتها ٥٣٥ مليون دولار، و٦٥٠ مليون دولار في موازنة كل من هذين العامين على التوالي، وحتى حزيران ٢٠٠٥ بلغ إجمالي ما تلقته السلطة لدعم الخزينة حوالي ٢٤٠ مليون دولار أي ما يعادل ربع ما هو مبرمج في موازنة ٢٠٠٥، والبالغة ٩٠٠ مليون دولار.[٢٥]

كان الاتجاه العام لدى المانحين قبل قطع المساعدات نهائيا عقب تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة بزعامة حركة حماس، هو العزوف عن تمويل الموازنة العامة أو حتى مجرد إبداء الاستعداد لتوفير المساعدات الكافية، وخاصة تلك المخصصة لتمويل النفقات الجارية، إلا ضمن إطار سياسة مالية يكفل التنفيذ الدقيق بها تخفيض الحاجة لهذه المساعدات خلال الأمد المتوسط.[٢٦]

لذلك كانت التوقعات الفلسطينية تفترض توفر مساعدات خارجية مخصصة لتمويل النفقات الجارية بقيمة تقارب مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠٠٨ بواقع ٤٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦، و٣٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، و٢٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨.[٢٧]

ما يلاحظ أن الأزمة المالية خاصة ما يتعلق بتمويل الموازنة العامة بدأت قبل تشكيل الحكومة المالية، حيث أن الخلافات والتوتر بين السلطة الوطنية الفلسطينية والدول المانحة بدأ منذ مؤتمر المانحين الذي عقد في نهاية ٢٠٠٥، حيث شهد اختلافات شديدة بين الجانبين الفلسطيني والدولي، حيث أن الدول المانحة كانت قد أوقفت الكثير من المساعدات بحجة مخالفة الجانب الفلسطيني لما اتفق عليه حول أوجه صرفها، قبل انعقاد المؤتمر المذكور، وإن سبب وقف المانحين للمساعدات هو اعتراضهم على ارتفاع فاتورة الرواتب، ولأن السلطة التزمت بعدم رفع هذه الفاتورة من خلال زيادة أعداد الموظفين في القطاع العام، ولكنها لم تف بما وعدت به، إضافة إلى اعتراضهم على تعامل السلطة مع الديون المعدومة لدى البلديات، حيث كانت إسرائيل تأخذ حصتها عن طريق المقاصة فيما لم تستطع السلطة جمعها من البلديات، واستمر الوضع بهذه الطريقة إلى أن وصلت قيمتها إلى نحو ٢٤٠ مليون دولار، ما اعتبره المانحون مخالفة رفضوا على إثرها الاستمرار بتقديم المساعدات.[٢٨]

---

[25] ÇäÂÊøüä ĆøĐäÅţä ÅÌäş ÁŦŋÆę ВØüä ÕŧĦüä Ćęøş ¢Q₳ŧÊŔ čċċĐ/Ē/ČĐ ÑŀǿÁ!ę ğäóäžçüä Бİ ĆĐäÅţä ÅÌäş dœ ȳÆÔţä čċċd ĆĐäÅţä ĆĦÊ¥ö ĆŋĻĦüä Ćęàäžçţä ɹʒq!ę ţşÅÎŋ ååÆ3İ ĦŸ¥ä .čċċĐ/Čč/čđ ÑŀǿÁ!ę ɹÂĿţä ÁõÅŋ ¢ŧŢę ВØüä ĆŋĻĦüä Ćęàäžçţä ÀQúŋ Ž ô Áłz ȳ¥è

[26] ČĎčđĐ åÆĦüä čċċd/Ē/č âÆÔüä gÆÀDZ ÛĘäÊüä ÙŁÛÁ!üä ÅÌäş :ÆŁÛ!ä ɹÂÊą

[27] ÇäÂÊøüä ĆøĐäÅţä ÅÌäş ÁŦŋÆę ВØüä ÕŧĦüä Ćęøş ¢Q₳ŧÊŔ čċċĐ/Ē/ČĐ ÑŀǿÁ!ę ğäóäžçüä Бİ ĆĐäÅţä ÅÌäş dœ ȳÆÔţä čċċd ĆĐäÅţä ĆĦÊ¥ö ĆŋĻĦüä Ćęàäžçţä ɹʒq!ę ţşÅÎŋ ååÆ3İ ĦŸ¥ä čċċĐ/Čč/čđ ÑŀǿÁ!ę ɹÂĿţä ÁõÅŋ ¢ŧŢę ВØüä ĆŋĻĦüä Ćęàäžçţä ÀQúŋ Ž ô Áłz ȳ¥è

[28] ČĎčđĐ åÆĦüä čċċd/Ē/č âÆÔüä gÆÀDZ ÛĘäÊüä ÙŁÛÁ!üä ÅÌäş :ÆŁÛ!ä ɹÂÊą

شكل تخفيض المساعدات الدولية في الثلاث سنوات الماضية أزمة مالية للسلطة الفلسطينية، ولكن قطع المساعدات نهائيا بعد تشكيل الحكومة الحالية مثل ضربة قاصمة لهذه السلطة، حيث أنه وبالرغم من الأوضاع الاقتصادية السيئة التي سادت قبل تشكيل الحكومة، إلا أنه كان هناك آليات لتغطية عجز الموازنة العامة، وتوفير رواتب موظفي القطاع العام عن طريق الاقتراض من الصناديق أو اللجوء إلى الاستدانة، ولكن الحصار الدولي والوقف الكلي للمستحقات المالية الفلسطينية ساهم في تعقيد الأمور.[٢٩]

أمام الأوضاع الاقتصادية والإنسانية المتردية التي يعيشها الشعب الفلسطيني اضطر المجتمع الدولي إلى محاولة توفير مساعدات مالية، ولكن دون المرور بالحكومة الفلسطينية، حيث تم تكليف الاتحاد الأوروبي بوضع مقترحات من أجل تقديم المساعدات، حيث تقدم الاتحاد الأوروبي بمقترحات ركزت على الجانب الصحي، واللوازم الطبية، بالإضافة إلى مكافآت للعاملين في قطاع الصحة وتركيزه على تغطية النفقات الخدماتية كفواتير الكهرباء والمحروقات، التي كانت تدفعها السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل وتغطية برنامج أفقر الفقراء الاجتماعي، حيث وضع الاتحاد الأوروبي من خلال آليته الجديدة شروطا على السلطة الوطنية تمثلت بأن تكون العلاقة بين الجهات المانحة والجهات التنفيذية مباشرة، وأن يكون مكتب الرئيس هو الجهة المخولة بالتوقيع على الاتفاقيات، وأن يتم الوصول إلى آليات التدقيق والرقابة والشفافية.[٣٠]

إن توقف المساعدات الدولية في هذا الوقت مس بشكل مباشر إمكانية إعداد موازنة عامة للعام ٢٠٠٦، وقد يمس كذلك إعداد الموازنة العامة السنوية حتى عام ٢٠٠٨ بناء على خطة وزير المالية السابق للوصول إلى الاستغناء التام عن تمويل الموازنة العامة من المساعدات الدولية حتى نهاية عام ٢٠٠٨.[٣١]

أثر غياب الموازنة على قطاع الخدمات

تعتبر القطاعات الخدماتية أهم القطاعات التي تعمل الموازنة على تغطيتها، حيث يمتد تأثيرها والاستفادة منها من قبل كافة شرائح المجتمع كما وأنها ترتبط بجملة من الحقوق لاسيما الاقتصادية والاجتماعية. يستعرض هذا التقرير لثلاثة قطاعات رئيسية هي قطاع الصحة، وقطاع التعليم وقطاع الشؤون الاجتماعية.

١- أثر غياب الموازنة على القطاع الصحي

يعتبر القطاع الصحي الفلسطيني أكثر الجهات تضررا من غياب الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، حيث ينتفع من خدمات هذا القطاع كافة المواطنين، فوزارة الصحة لها خصوصية عن باقي الوزارات، باعتبار أن طبيعة عملها تتعلق بحياة الناس فالمرض لا يعرف انتظارا أو تأجيلا.

تكمن أهمية هذا القطاع في أنه يتعامل يوميا مع آلاف المرضى ممن هم بحاجة ماسة إلى تلقي العلاج والدواء، مما يجعله الأكثر تأثرا بغياب الموازنة التي تمكن وزارة الصحة من شراء الأدوية والأجهزة الطبية اللازمة ...الخ.

يتسبب العجز المالي الذي تعانية وزارة الصحة الفلسطينية في تهديد حياة المواطنين بشكل خطير، حيث تواجه الوزارة نقصا في الأدوية نتيجة عدم صرف مخصصات الدواء لعدم وجود هذه الأموال أصلا، فعلى سبيل المثال تأخر الإعلان عن المناقصة لتوريد أدوية لمستودعات وزارة الصحة الفلسطينية للنصف الأول من عام ٢٠٠٦ حتى تاريخ ٢٠٠٦/٢/٥.

إن ما يزيد التخوف من عدم توريد الأدوية لوزارة الصحة، الديون المتراكمة والمتزايدة لشركات توريد الأدوية على الوزارة، حيث بلغت هذه الديون حوالي ٢٠ مليون دولار، الأمر الذي دفع بشركات توريد الأدوية إلى رفض تقديم أدوية أو مستلزمات طبية جديدة قبل سداد الديون السابقة.[٣٢]

---

[29] ČĎčď'Đ åÆ£Ĥöä čċċđ/Ē/č âÆÔöä gÆ£ÀDZ ÛĘ#Ê öä ÙŒÛÁ¢öä Å!ãş :ÆŒÛ¶å ɹÀÊq

[30] Ę#Ê öä ƷDZÅţä È Ap

[31] čċċĐ/Ē/ČĐ Ñ¼ó¢ä čċċđ ĞŒÅţä ĞıÊ½ ĞnÀĤöä Ğp¤ìžţä ɹzu#e ţşÅÎn ¸åäÆ3ľ ĤŸ¤ Ʒ DZäø

[32] čċċđ-ď'-čĚ ĞŒÆÛÊŸÀöä ĞHʊÔöä gøöäş 3ęzn¸ http://www.moh.gov/

هذا في الوقت الذي لم يتم فيه صرف جزء كبير من المخصص المالي لشراء الدواء في النصف الثاني من العام الماضي، بسبب عدم التزام الدول المانحة بتقديم كامل ما تعهدت به من مساعدات، مما أدى إلى نقص في ١٠٠ صنف من الدواء.[٣٣]

تقدر موازنة وزارة الصحة للعام ٢٠٠٥ بحوالي ١٥٨ مليون دولار، وتبلغ التكلفة الإجمالية للأدوية والمهمات الطبية المستهلكة ومستلزمات المختبر ٢٥،٥ مليون دولار[٣٤].

شكل غياب الموازنة بسبب حجز الأموال الفلسطينية لدى إسرائيل ورفض الدول المانحة تقديم المساعدات السنوية إلى عرقلة وزارة الصحة في قدرتها على شراء الأدوية والمعدات، بالرغم من أن بعض الدول حاولت إرسال مساعدات إنسانية طبية للفلسطينيين إلا أن الإغلاق المشدد الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي للمعابر الفلسطينية حال دون وصول هذه المساعدات. فقد قامت تلك القوات بإغلاق المعابر خلال الخمس شهور الأولى لعام ٢٠٠٦ حوالي ٧٣ يوما إغلاقا كاملا، و٣٤ يوما إغلاقا جزئيا[٣٥] الأمر الذي ألقى بتبعات خطيرة على مختلف مناحي الحياة ولاسيما واقع الخدمات الصحية الأكثر تضررا من تلك السياسة. وكان وزير الصحة الفلسطيني قد حذر بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٨ من كارثة خطيرة تهدد الوضع الصحي في قطاع غزة نتيجة استمرار الحصار، موجها نداء استغاثة للمجتمع الدولي للتدخل العاجل للضغط على الجانب الإسرائيلي لرفع الحصار والسماح بإدخال الأدوية والعقاقير والمستلزمات الطبية لسد النقص الخطير في مستودعات الوزارة والاستجابة للطلبات الملحة للمرضى وخاصة مرضى الكلى والسرطان الذين يتهددهم خطر الموت بسبب نقص المستلزمات الطبية لهم.[٣٦]

ويشير وزير الصحة إلى النقص الخطير في أكثر من ١٥٠٠ صنف من الأدوية والمستلزمات الطبية التي تحتاجها الوزارة بصورة ملحة والتي بدأت بالنفاذ من مخازن ومستودعات الوزارة، وأضاف أن الأمر يتعلق بتوفير جرعات يومية تساهم فقط في إنقاذ حياة المرضى ويتم توفيرها بصعوبة بالغة وستضطر وزارة الصحة خلال الأيام القادمة إلى إيقاف بعض العمليات الجراحية العاجلة نظرا لعدم وجود الأدوية والمستلزمات الضرورية لذلك.[٣٧]

أثر غياب الموازنة بشكل خطير على تحويل الحالات المرضية التي تحتاج للعلاج خارج المستشفيات الحكومية، حيث تلجأ السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تحويل المرضى للعلاج في مؤسسات طبية غير تابعة لها سواء داخل البلاد أو خارجها، وذلك في حال عدم توفر كافة الخدمات الطبية اللازمة للمواطنين في المؤسسات الطبية الحكومية، أو نظرا لانخفاض طاقتها الاستيعابية، علبه فإن غياب المخصصات المالية لوزارة الصحة خاصة فيما يتعلق بالأموال التي تصرف للعلاج بالخارج حرم العديد من المرضى من إمكانية تلقي العلاج والاستطباب، مما يهدد حياة آلاف المرضى بسوء حالتهم الصحية وصولا بهم إلى الموت انتظارا لوجود المخصصات المالية التي تمكن الحكومة من تحويلهم للعلاج في الخارج. وغني عن القول أن غياب الموازنة يؤثر سلبا على علاج الأمراض المزمنة نظرا لتكلفة علاجها المرتفعة مما يهدد حياة هؤلاء المرضى بالخطر.

كما إن عدم توفر الأموال وغياب موازنة لوزارة الصحة إضافة إلى الحصار الإسرائيلي المفروض على المعابر يؤدي إلى تعطيل الخطط التطويرية لوزارة الصحة للنهوض بالواقع الصحي في الأراضي الفلسطينية على كافة المستويات، سواء على صعيد الإنشاءات أو الكادر البشري.

٢- أثر غياب الموازنة على القطاع التعليمي

ساهم غياب الموازنة العامة في تفاقم معاناة قطاع التعليم في أراضي السلطة الفلسطينية، إذ يعاني التعليم الابتدائي والثانوي (التعليم الأساسي) في السلطة الفلسطينية من نقص في الغرف الصفية، ومن تدهور في النوعية، حيث يبلغ معدل التلاميذ في الفصل الواحد حوالي ٥٠ تلميذ.[٣٨]

---

[33] .ĞHuÔüü gøöàzó Бåţġ ÀlÆţġ ÕÛèjåь åḍą 3ŋ QgáĞüü åĿåÀDZÜ ĞŸàåÔŋ

[34] ĞŁååţġ gøöàş 3ęzŋ http://www.mof.gov.ps/

[35] .ğ åqåÆĞüü gÆ3åę :jåÊqrå àzÕΣ jåÅţġ ÂõÅą

[36] čċċđ-đ'-Če ĞHuÔüü gøöàş 3ęzŋ http://www.moh.gov

[37] čċċđ-đ'-čĚ ĞHuÔüü gøöàş 3ęzŋ http://www.moh.gov

[38] .ƎłåÊłá Če -ČĒ ĞŁÆÛÊŸÀüü ĞÛŸÊŸó ĞłĿĤüü Ğqàäzŋ ġ òzġ òşjå ÀQúţġ 3åęş Ûčċċđ' Ğqääzŋ Ž ĮĒŸĤQäş ĞŁèÀQüü ţåÛę :áåþ ÿÅõł

إن وزارة التعليم حتى تستطيع العمل على تحسين واقع التعليم عليها القيام بترميم المدارس القديمة وبناء مدارس جديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بمعدلات الالتحاق المتوقعة، حيث أن هناك زيادة سنوية في الالتحاق بالمدارس نسبتها حوالي ٥%.[٣٩]

هذا يعني أن نسبة التسجيل التعليمي ستتواصل في الارتفاع بسرعة في المستقبل القريب، الأمر الذي يتطلب بناء المزيد من المدارس والغرف الصفية ومرافق أخرى للمدارس، وذلك لتجنب المشاكل الناتجة عن النمو السكاني المتزايد والازدحام الشديد الذي يشكل حاليا مشكلة كبيرة في العديد من المدارس الحكومية، إضافة إلى ذلك فإن العديد من المدارس بحاجة إلى أعمال الصيانة والتصليح وإعادة الترميم.

إن هذا يستلزم تناسب عدد المدارس والصفوف المدرسية المضافة سنويا مع الزيادة السكانية السنوية. إن العمل وفق الخطة التنموية الفلسطينية يتطلب وجود مدارس ملائمة وصحية للتدريس مجهزة بوسائل تعليمية مناسبة. علما أن موازنة وزارة التربية والتعليم العالي لعام ٢٠٠٥ تقدر بحوالي ٢٩٣ مليون دولار.

إن العجز المالي الذي تعاني منه وزارة التعليم، خاصة في ظل غياب الموازنة العامة أدى إلى أن الخدمات التعليمية المقدمة وصلت إلى الحد الأدنى، فعلى سبيل المثال:

١- هناك نقص حاد في مواد المختبرات الخاصة بالعلوم التطبيقية، كما أنه لا يوجد إمكانية لإصلاح الحواسيب في المدارس في حال تعطلها، الأمر الذي انعكس سلبا على التحصيل العلمي للطلاب.
٢- كان هناك تخوف من عدم تجهيز الدفاتر الخاصة بإجابات طلاب الثانوية العامة، خاصة أن معظم المدارس ألغت الامتحانات التجريبية التي تسبق امتحانات الثانوية العامة بسبب عدم توفر الأوراق نتيجة الضائقة المالية وإغلاق معبر المنطار.
٣- هناك صعوبة في توفير المستلزمات المدرسية اللازمة.

مبادرة التعليم الالكتروني الفلسطينية

سعت السلطة الفلسطينية وفي إطار تنمية وتطوير المناهج والبنية التحتية في المدارس الفلسطينية إلى تحسين واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم الفلسطيني بما يسهم في تطور الاقتصاد الفلسطيني، حيث تهدف المبادرة إلى تشجيع تصنيع وتعديل استخدام مصادر المعلومات وآليات تبادلها، بما في ذلك بناء القدرات البشرية والمادية في قطاع التعليم والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتطوير الحلول الممكنة، ودفع عملية التعلم المتمركز حول الأطفال الفلسطينيين لتزويدهم بالمهارات والمعارف والخبرات التي تعزز فرص التحاقهم بسوق العمل، ونتيجة لغياب الموازنة فانه من المتوقع صعوبة إتمام هذا المشروع وتعرضه للعراقيل، حيث يتطلب إنجاحه مبالغ وموازنات خاصة تعجز السلطة الفلسطينية عن توفيرها حتى الآن، حيث تبلغ تكلفة المشروع حوالي ٣٠ مليون دولار.[٤٠]

كما يؤثر غياب الموازنة سلبا على الأوضاع التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يحول ذلك من تطوير إمكانيات المؤسسات التعليمية بما تتلاءم مع قدرات ذوي الاحتياجات الخاصة، فغالبية مؤسسات التعليم الفلسطينية لا يوجد بها تسهيلات هندسية تتيح للمعاقين إمكانيات استخدامها، كما لا تتوافر فيها الأجهزة التعليمية والأدوات المساعدة مثل أجهزة الحاسوب الخاصة والمجسمات والخرائط اللازمة، ومن شأن غياب الموازنة أن يفاقم سوء الأوضاع التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة.

٣- أثر غياب الموازنة العامة على قطاع الشئون الاجتماعية

ازدادت معاناة السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية بعد قطع المساعدات الدولية وحجز أموال السلطة الفلسطينية من قبل دولة الاحتلال في الوقت الذي تواصل فيه قواتها فرض حصار شامل على الأفراد والبضائع من خلال إغلاق المعابر الأمر الذي أدى إلى تفشي ظاهرتي الفقر التي وصلت إلى ٢٩,٥%[٤١] والبطالة

---

[39] ČĊċĎ (ďĒ î) ČĊċĎ âǿĺŋ ÛĝÅą ÛıĺÊŋŗĩ àzǐΣ ıĩÂĿţĩ ÅõÅŋ

[40] .ğĺŋzŸĦţĩ ĺÆDZżǐzńÒǩş ğ ŗĩÂÒǩŗĩ ǥǿãàş ȝęzŋ ÛČĠÆŒÛÊŸÀãĩ ČŁŋşÀǪÒǐŗĩ ĻĒŸĦǪãĩ ǥǿÅĺĠŋ àŸÛǪĩ ďȝ ıŸȝqĩ ÕÀǵ òŸṅ čŁŸõ :ÿÆĿÒ ΒƎÒ

[41] ĸÛÊŸz- !ĩ ÿǿǿ Û ČĊċđ zŒzń ČĊċĐ ÿĺĦŸǐ ČĠÆŒÛÊŸÀãĩ Åèĵĩ õŸŤǪèǐş àĺÅǫǿ ǴÊŋ ÛČĊċđ ČĠÆŒÛÊŸÀãĩ ǒĺÔǵŸǐ ΒÅõÃţĩ àĺŤƨĩ

التي وصلت إلى ٥٦%، في حين أنها كانت ٢٢% قبل انتفاضة الأقصى[٤٢]، وانخفاض دخل الأسرة وقلة إنفاقها وارتفاع نسبة الإعالة التي وصلت في الربع الأول من العام الحالي إلى ٨,٤%[٤٣].

ألقت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية مزيد من المسؤولية على كافة الجهات المعنية بتحسين أوضاع المواطنين خاصة وزارة الشؤون الاجتماعية، لتقديم المساعدات وتوفير فرص العمل للمواطنين. وذلك لحماية الشرائح المتضررة من إجراءات الاحتلال، و تقوية ما يمكن من العناصر التي تدعم قدرة هذا الشعب على الصمود في مواجهة الأضرار، ويحافظ على الاستقرار الاجتماعي، وعلى تأمين المتطلبات المعيشية الضرورية، ويوفر الحماية للمواطنين من الفاقة والفقر، وتخفيف عبء البطالة، وتوفير بعض الدخل للأسر الفلسطينية، وتأمين احتياجات خاصة ونوعية للمتضررين جسدياً من جرحى ومعاقين وأسر شهداء ومعتقلين.

يلعب حجم المخصصات المالية لوزارة الشؤون الاجتماعية، دورا مهما في دعم قدرتها على القيام بالمهام الملقاة على عاتقها فكلما زادت المخصصات المالية خاصة في جانب النفقات الرأسمالية والتطويرية وجانب النفقات التحويلية- فيما يتعلق بالإنفاق على المساعدات والإعانات وصندوق الرعاية الاجتماعية- كلما عزز ذلك من قدرة الوزارة على القيام بمهامها على الوجه المطلوب. لذلك تسعى وزارة الشئون الاجتماعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:[٤٤]

تهدف وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال عملها ضمان الحقوق الاجتماعية الأساسية لمختلف شرائح المجتمع الفلسطيني بما فيها:

١. الحقوق الأساسية للطفل الفلسطيني في ضوء الاتفاقيات والمواثيق العربية والدولية.
٢. حق المعاقين في الدمج الاجتماعي وتكافؤ الفرص.
٣. حق المسنين في الرعاية الاجتماعية، والصحية، والنفسية، والتأهيلية.
٤. حق الأحداث في الحماية من الانحراف والتشرد.
٥. حق المرأة في المساواة وتكافؤ الفرص في ضوء الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية للمرأة.
٦. والاتفاقيات والمواثيق العربية والدولية.
٧. توفير اللوائح التنظيمية لمختلف قطاعات عمل الوزارة.
٨. توفير الرعاية والحماية للأطفال مجهولي الآباء، والأطفال الذين ليس لهم روابط عائلية.
٩. الحد من التسرب المدرسي للأطفال.
١٠. توفير الرعاية للأحداث المنحرفين (موقوفين ومحكومين) وإعادة تأهيلهم اجتماعياً ونفسياً وتربوياً.
١١. تمكين المرأة وتوعيتها على حقوقها المشروعة، بالتركيز على المرأة الريفية، ودمجها في العملية التنموية.
١٢. مكافحة الأمية لدى المرأة والرجل في المناطق المهمشة وخاصة الريفية.
١٣. رعاية أسر الشهداء والأسرى والجرحى وتوفير سبل العيش الكريم.
١٤. مكافحة الفقر، من خلال خلق فرص عمل للأسر الفقيرة.
١٥. الاهتمام ببرامج تنموية على الصعيد القطاعي والمناطقي.

يتضح من هذه المهام والأهداف التي تسعى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتحقيها تتطلب جهدا كبيرا وعملا دءوبا. بالمقابل يتطلب لإنجاز هذه الأهداف والمهام مخصصات مالية كافية للوزارة تجعلها قادرة على تنفيذ ما تسعى إليه، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية بالغة الصعوبة، حيث تفشت ظاهرتي البطالة والفقر التي وصلت إلى أرقام قياسية، وارتفعت الإعالة الاقتصادية لتصل في الربع الأول من العام ٢٠٠٦ إلى ٨,٤ ومن المتوقع زيادة هذا الرقم في الربع الثاني بسبب عدم صرف رواتب موظفي السلطة الفلسطينية، كما أدى ذلك إلى تغير في سلوك المستهلك واعتماده على الحاجات الأساسية فقط.

بلغ الإجمالي العام للمخصصات المالية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام ٢٠٠٥(344,746) مليون دولار، توزعت كما يلي:

---

[42] . ČĊĊđ ÕlÅäĬ ČČ ÑlǿÅĮę ÀlÅÕǩ :gÆHUĮţă ĮŋQĮ ƷäÅĮÕŭă ĞĒąÅÊąqă ɹşűÎŭă ĘĮĒÊǡ ÆĮÓŋ

[43] .ē î ƙÛÊĿ- !ă ÿǿóÛ ČĊĊđ òşɟă ƷäÅŭă (ČĊĊđÛóǿäÛ -ƆÅę ɹząÅÕŭ)gǿşå:ĞĿŋÅÕŭă ʔzÕŭă ǴÊŋ ÛčĊĊđ̊ÛĦĮÛÊĿÀŭă ǿÅÔgRi ƁÅõÅţă àÅƖƨă.

[44] http://www.mosa.gov.ps/arabic_page/main/targets.htm

(14,322) مليون دولار رواتب وأجور، (1,811) مليون دولار نفقات تشغيلية، (328,156) نفقات تحويلية، إجمالي النفقات الجارية(344,289) مليون دولار، إجمالي النفقات الرأسمالية والتطويرية (457) ألف دولار.
تبلغ موازنة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام ٢٠٠٥ حوالي 15,5% من إجمالي موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية البالغة 2,220 مليار دولار[٤٥]. وهي ثاني أكبر مخصصات مالية بعد وزارة الداخلية والأمن الوطني.

إن أكثر الأضرار التي نجمت عن غياب الموازنة العامة، هو وقف صرف الإعانات المادية للمواطنين المحتاجين، هذا أدى بدوره إلى توقف وزارة الشئون الاجتماعية عن تقديم الإعانات إلى نحو ٥٠ ألف محتاج، الأمر الذي يؤدي إلى تجويع هذه الأسر، إذ أن الوزارة لم تتمكن من صرف المعونات إلى الأسر المحتاجة، فقد تم صرف استحقاقات شهر مارس في النصف الثاني من شهر يونيو. علما أن متوسط المعونة يقدر بحوالي ٢٥٠ شيكل.[٤٦]
إن غياب الموازنة العامة أثر بشكل مباشر على برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، الذي سيعمل على رعاية الأسر المحتاجة لمدة أربع سنوات، من خلال برنامج رعاية الحالات الاجتماعية الصعبة، ويستفيد منه نحو ٤٠٠ ألف مواطن، بمعدل ٥٥ ألف أسرة فلسطينية.[٤٧]
إن الاستمرار في غياب الموازنة من جهة يمس بشكل مباشر بهذه الأسر الأكثر فقرا، ومن جهة ثانية يؤدي إلى انتشار ظاهرتي البطالة والفقر، ويعمل على ارتفاع نسبة الإعالة، وخفض آلاف الأسر لنفقاتها. هذا بدوره أوجد العديد من الظواهر الاجتماعية والنفسية السيئة التي انعكست بضلالها على المواطنين الفلسطينيين.

٤- أثر غياب الموازنة على قطاع العمل

أدى غياب الموازنة العامة إلى توقف برامج البطالة التي تقدمها وزارة المالية من خلال وزارة العمل، على سبيل المثال توقف برنامج مشروع شبكة الأمان للخريجين، والذي كان من المفترض توفير عمل للطلاب الخريجين الجدد لمدة تسعة أشهر، كما تأثرت مهام الوزارة الرقابية في أماكن العمل المختلفة والمتمثلة في سير العمل وسبل السلامة وفق قانون العمل الفلسطيني بسبب عدم إمكانية دفع بدل مواصلات للموظفين المختصين للمراقبة.

أما بالنسبة لمراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل، والتي تستوعب العديد من الطلاب فقد توقف عملها نظرا لعدم وجود أي مواد خام.[٤٨]

أثر غياب الموازنة العامة على قطاعات الإنتاج

تأثرت القطاعات الإنتاجية الفلسطينية بصورة كبيرة نتيجة غياب الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية خاصة أن غيابها يأتي في ظل الاعتداءات الإسرائيلية والحصار المفروض لاسيما إغلاق المعابر التي تعتبر الرئة التي يتنفس منها الاقتصاد الفلسطيني، هذا بالرغم من الاتفاقيات الجائرة الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، حيث تأثرت القطاعات الإنتاجية الثلاث الرئيسة بذلك ويمكن إجمال ذلك على النحو التالي:

١- قطاع الصناعة

يتعرض قطاع الصناعة الفلسطيني لضربات متتالية، تكاد تقضي عليه، فمن تحكم قوات الاحتلال الإسرائيلي بالمعابر، وبالتالي بالصادرات والواردات إلى الأراضي الفلسطينية، إلى الاعتداءات الإسرائيلية المباشرة باستهداف وتدمير المصانع، الذي ألحق خسائر بملايين الدولارات، حيث تقدر الخسائر المباشرة نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية التي استهدفت تدمير حوالي ١٥٠ ورشة ومصنعا سواء بشكل كلي أو جزئي ١٨ مليون دولار.[٤٩] ناهيك عن الخسائر غير المباشرة وآخرها خسائر هذا القطاع نتيجة قطع المساعدات الدولية وحجز أموال السلطة لدى قوات الاحتلال، الأمر الذي فاقم من الوضعية المزرية للصناعة الفلسطينية.

---

[45] الموقع الالكتروني لوزارة المالية الفلسطينية http://www.mof.gov.ps/

[46] ÇŁ3ÅŁ¤ÍDZ¤ĭ ɟʐÅÎĭŭ gǿäàzǿ ƁÅŧĝ ÀlÁŁĝ ƑŸÛĭŭ ÇÊŁaǿ 3ɳ Q̄gÁĆŭ ÅŁäÅDZÚ ČŸäÅÔɳ

[47] ÕŁĦŭ gǿäàzǿ ƁÅŧĝ ÀlÁŁĝ ã¥õ ¢ù 3ɳ Q̄gÁĆŭ ÅŁäÅDZÚ ČŸäÅÔɳ

[48] .ÕŁĦŭ gǿäàzǿ ƁÅŧĝ ÀlÁŁĝ ã¥õ ¢ù 3ɳ Q̄gÁĆŭ ÅŁäÅDZÚ ČŸäÅÔɳ

[49] .âÅ¤ ĸÛÊĭz ĠŭÕş 3ɐzɳ Ûčċċđ/đ/ČĚ Ûğ¼ŭÔĭŭ ÿÅĦŭ ÁlOɾĭ gǿäĂŭ È℮ƒ È℮ǿ Æ¤ɳ :ǿäŁÁ٩ĭ Ġɳ¼è

أدت الإجراءات الدولية والإسرائيلية الأخيرة إلى غياب الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، حيث كان لذلك الأثر الكبير في تدهور أوضاع قطاع الصناعة، ويمكن إجمال ذلك في الآتي:

- عدم قدرة الحكومة على سداد الديون المترتبة عليها للقطاع الخاص، لاسيما المصانع المنتجة للأثاث المكتبي، حيث أدى ذلك إلى إلحاق خسائر مهمة بهذه الصناعات، إذ اضطر أصحاب المصانع إلى إيقاف عجلة العمل في مصانعهم إلى حين حدوث انفراج في الأزمة المالية، حيث كان عدد من المصانع قد قاموا بتنفيذ عطاءات لأكثر من وزارة ومؤسسة حكومية بقيمة حوالي ٢ مليون دولار منذ أكثر من ستة أشهر، ولم يتم سداد هذه الديون.[٥٠]

هذه الأوضاع الصعبة التي يعمل في أجوائها القطاع الصناعي الفلسطيني أدت إلى توقف الاستثمار في هذا المجال، بل وأيضا هجرة المزيد من أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الصناعات المختلفة إلى الخارج، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من ٥٠ مصنعا من قطاعي الخياطة والنسيج نقل أصحابها أعمالهم إلى مصر والأردن لإقامة مشاريع لهم في المناطق الصناعية المصرية والأردنية.[٥١]

٢- على قطاع الزراعة

تأثر قطاع الزراعة الفلسطيني سلبا بمجموعة من العوامل المترابطة التي يصعب فصلها عن بعضها، فقد تعرض إلى اعتداءات إسرائيلية واسعة تمثلت في تجريف وتدمير الأراضي الزراعية، وفي كثير من الأحيان احتلالها وجعلها مناطق عسكرية مغلقة من خلال إصدار أوامر عسكرية بمصادرتها،[٥٢] حيث أدى ذلك إلى تقليص رقعة الأراضي المزروعة. كما تأثر قطاع الزراعة بالاغلاقات المتكررة للمعابر الأمر الذي يحول دون تمكن المزارعين من تصدير منتجاتهم الزراعية، مما ساهم في خسائر فادحة للمزارعين، حيث يفوق الإنتاج حاجة المواطنين إليه مما يؤثر سلبا على الأسعار لتصل في بعض الأحيان دون سعر التكلفة، وفي بعض الأحيان يتم إتلاف المنتج الموجه للتصدير بسبب التأخير في عملية التصدير الناتجة عن الحصار الإسرائيلي وإغلاق المعابر خاصة المنتجات التي تتعرض للتلف بسرعة، إذ تقدر خسائر قطاع الزراعة الفلسطينية منذ بدء انتفاضة الأقصى وحتى مايو ٢٠٠٦ بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على مناطق السلطة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي ١ر١ مليار دولار، تشمل الخسائر ٣٠٠ مليون دولار خسائر مباشرة للمزارع الفلسطيني جراء تجريف الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار والحاصلات الزراعية و٨٠٠ مليون دولار خسائر غير مباشرة نتيجة للحصار وإغلاق المعابر ومنع تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى الخارج أو تسويقها في الأسواق المحلية.[53]

وكان لغياب الموازنة بالغ الأثر في زيادة أزمة قطاع الزراعة، فمن جهة حيث لم يتسلم موظفي السلطة الفلسطينية رواتبهم منذ حوالي ٤ شهور نتيجة قطع المساعدات الأجنبية وحجز أموال السلطة الفلسطينية لدى قوات الاحتلال، مما أدى إلى ضعف القدرة الشرائية نتيجة غياب الدخل، ومن جهة أخرى ونتيجة لعدم إعداد وإقرار الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية لعام ٢٠٠٦ فقد توقف الدعم الموجه للمزارعين نتيجة الخسائر المتلاحقة، الأمر الذي يهدد هذا القطاع بشكل جدي، بالرغم من اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على قطاع الزراعة ولسنوات طويلة. إن غياب الموازنة العامة أثر بشكل مباشر على خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ حيث تضمنت الخطة في المجال الزراعي ضرورة ربط التأهيل والإغاثة بالتنمية في قطاع الزراعة كأولوية في نشاطات القطاع الخاص، خاصة إذا ما تم ربطه بمساندة الصناعات الصغيرة ذات العلاقة بالزراعة مثل حفظ ومعالجة الأغذية.[٥٤]

---

[50] .âÅæ ƙÛÊŸ ĞŵĬõş ȝęzɳ Ûčċċđ/đ/ČĚ ÛĞŵÎʮ ğĬȝÅŵÔŵ åĬOŵ ÈŁøó :ŁłzĬŵ ÿĬÎŁ

[51] .âÅæ ƙÛÊŸ ĞŵĬõş ȝęzɳ čċċđ/đ/ČĚÚĞȝÅŵÔŸŏ ÿÅĬŵ åĬƠrå gøĭåŮ ÈŸf ÈŁøó ÆåŋŋÅʮ Ģɳĺè

[52] ğĭzʌè ÈR gÆţ ŀŦŦřæøĬ gøåĬÔɳ ŧŁRʃƙ ĢŁÀÓÊȝ Åɳĝş̈ĺ ÆŁr ƘŁæ Ž ÅÆÊŵ ĞÔÛʌɳ ɟÅÓè ʤɳ Ğȝzŧŏ öŸʃgrå ğĭzę Ƙŧŧĭè čċċċč ÿÅȝ ʤɳ âøĬɳ ÅŦì Ž

[53] http://www.menareport.com/ar/business/247400 čċċđ/Đ/ɛĐ ĞȝǽøÅŵ ÅŁàş :Åʤĵå ɟÅRɳø ÆŧŢ

[54] . čċċđ'/đ/čĚ ÑŁøÁʃæ ĞɳÆÔɳ čċċɛĒ -čċċɛĐ ?Æţå ĞÛèzʃɳ ĞŒÆÛÊŸÅŵ ĞŁŧʍʃŵ ĞÛɲ ÛǪHʊĞŵ gÆǵş ĞèĬÆɛ ÛÅŁàzʃŵ ÆʃÓɳ :ÙŸÊÛÁʃŵ gøĭàş

إن تدخل القطاع يشمل استصلاح الأراضي الزراعية، بناء الطرق الزراعية، توفير الدعم الفني والتقني، دراسة لوضع وتوسيع لخدمات السوق المحلية، وكذلك خدمات التدريب والتأهيل. إن خطة التنمية تصطدم بعدم وجود أموال لتنفيذها، وبالتالي عدم الالتزام بما ورد فيها مما يعيق إمكانية التنمية والتطوير في هذا القطاع.

٣- قطاع التجارة

تسببت الاغلاقات الإسرائيلية المتواصلة للمعابر في إضعاف التجارة الخارجية الفلسطينية وربطها باتجاه الاقتصاد الإسرائيلي، الأمر الذي أثر في الصادرات والواردات الفلسطينية، وسبب خسائر فادحة للتجار، تمثل في إعاقة وصول البضائع وقت احتياجها، وكذلك فرض رسوم إضافية على التجار نتيجة انتظار بضائعهم في الموانئ الإسرائيلية، حيث يتكلف التجار مبلغ ٣٠٠ شيكل يوميا عن كل حاوية تنتظر في الموانئ الإسرائيلية[٥٥]، إضافة إلى تعمد قوات الاحتلال إتلاف بعضها تحت حجج وذرائع أمنية بالرغم من حساسية بعض البضائع للكسر. إن غياب الموازنة العامة أدى إلى الإضرار بالموردين إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية، حيث توقفت عن سداد الديون المستحق عليها للموردين، الأمر الذي أثر في رفض الموردين تزويد الوزارات والمؤسسات بالأدوات واللوازم التي تحتاجها مما أضر في نفس الوقت بعمل هذه الوزارات.

إن استمرار غياب الموازنة العامة سيؤدي إلى صعوبات أكبر لهذا القطاع وقد يؤدي إلى تدميره. وهناك مجموعة من العوامل المشتركة التي ساهمت في الإضرار بالقطاعات الإنتاجية الفلسطينية تتمثل في الآتي:

- التراجع الحاد في القدرة الشرائية للمستهلك المحلي، خاصة في ظل الأزمة المالية القائمة الذي ارتبط بعدم صرف رواتب الموظفين، وعدم قدرة شريحة الموظفين، أو غيرها من القطاع الخاص الذين أصبحوا مطالبين بمساعدة هذه الشريحة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الإعالة الاقتصادية التي وصلت إلى ٨,٤ في الربع الأول من عام ٢٠٠٦ بينما بلغت نسبتها ٧,٥ في الربع الرابع من عام ٢٠٠٥ .[٥٦] أدى هذا إلى أن المواطن الفلسطيني يسعى في الوقت الراهن إلى توفير المواد الأساسية التي تمكنه من العيش، دون النظر إلى الكماليات، أو الاحتياجات الثانوية.
- كان للحصار الإسرائيلي وإغلاق المعابر الأثر السلبي في تدهور أوضاع الصناعة حيث ساهم ذلك في ندرة وصول المواد الخام اللازمة للصناعة، وبالتالي ارتفاع الأسعار الذي ينعكس على أسعار الصناعات الفلسطينية، في الوقت الذي سمح فيه باستيراد المنتوج الأجنبي المنافس، الذي يتميز بأسعار أقل.
- إن إغلاق المعابر وعدم قدرة المزارع الفلسطيني على تصدير منتجاته في الوقت الذي انخفضت فيه القدرة الشرائية للمواطنين أدى إلى صعوبة تصريف المنتجات الزراعية وبيعها وفقا للأرباح المتوقعة للمزارعين، الأمر الذي اضطرهم إلى بيعها بأرخص الأثمان، حيث تدنت أسعار المنتجات الزراعية المحلية إلى درجة لم يسبق لها مثيل، مما رتب بالمزارعين خسائر يصعب تعويضها.
- تأثر قطاع التجارة لاسيما التجارة الداخلية البينية بغياب الموازنة العامة حيث انعكس ذلك على القدرة الشرائية للمواطنين بسبب عدم تلقي الموظفين لرواتبهم، مما أثر على قلة الاستهلاك، في الوقت الذي توقفت فيه البنوك عن إعطاء قروض للموظفين لعدم وجود ضمانات مالية، مع العلم أن شراء السلع من التجار عبر الاقتراض من البنوك كان يعد أحد أهم وسائل الشراء لاسيما الأدوات الكهربائية والأثاث المنزلي وأجهزة الحاسوب.

أثر غياب الموازنة العامة على القطاع المصرفي

واجه القطاع المصرفي تحديات كبيرة بسبب الحصار الأمني والاقتصادي والسياسي المفروض على الاقتصاد الفلسطيني والتغيرات السياسية في الساحة الفلسطينية بصورة عامة مما أدى إلى تراجع معدلات النمو، كما انعكس سلبا على التسهيلات والقروض الممنوحة من قبل البنوك، حيث تلاشت تقريبا التطورات الكبيرة التي شهدها القطاع المصرفي في التسعينات، ووصل هذا التراجع إلى ذروته نهاية عام ٢٠٠٢ وعاد بقوة بداية العام الحالي بعد فوز حماس بالانتخابات التشريعية.[٥٧]

---

[55] Ħùżûë åłÔ¦ęяî góîàş ÿİ3 ĂŁÆ¦ ò¡£3üë Ļą¡ÔûëÛŦ3ż¡Åûë Æ£Ţ 3¦ ČŕżİÔ¦

[56] ē î ÛkÛÊĺz - !ă ÿïø .čċċđ òşjă ƷëÅüëÛ(čċċđÛøëæŮ- Ɔİ¦ ɹzą¡İõ) gøşå :ĊøĭŋĻİĦûë ʔzøÔûë ĠøÊŋ .čċċđÛĦĮÛÊŸÀûë öİøÔógRû ɃÅõÅţă ăİŦɔă

[57] čċċđ z¡Ł¦ ČĒ ÈÔûë gÆŁÀDZ ÛÆÔÁûë ĜÛŸè ŞzİŢ :ÆëĂĭûë ƷǿzDZ

أدى غياب الموازنة العامة إلى عدم تلقي موظفي السلطة الفلسطينية رواتبهم منذ ٤ شهور مما انعكس سلبا على قدرتهم على سداد الديون المستحقة عليهم للبنوك، والتي منحتهم هذه القروض بضمان رواتبهم، مما دفع ببعض البنوك إلى التشديد من إجراءاتها وأقدمت على اتخاذ خطوات داخلية وأحجمت عن تقديم قروض للموظفين الحكوميين بسبب تأخر رواتبهم، بينما قررت غالبية البنوك تأجيل تحصيل الدفعات التي استحقت للتحصيل من الموظفين لحين انتهاء الأزمة.
تأثر القطاع المصرفي بشكل كبير لغياب الموازنة العامة حيث توقفت تحويلات رواتب الموظفين الحكوميين إليها، والتي كانت تحقق أرباح لهذه البنوك، وذلك بسبب خشية البنوك العاملة في أراضي السلطة الفلسطينية من توقيع العقوبات عليها من طرف الولايات المتحدة التي قررت معاقبة البنوك والمصارف التي تتعامل مع الحكومة الفلسطينية. ولم يستبعد د. سمير عبد الله مدير معهد ماس للدراسات والأبحاث الاقتصادية أن تلجأ الإدارة الأمريكية إلى فرض عقوبات على البنوك العربية التي لها فروع في الولايات المتحدة وتعمل في الأراضي الفلسطينية وللسلطة حسابات فيها، وقد تأخذ هذه العقوبات طابعا قضائيا في محاولة فرض حصار على السلطة برمتها.[٥٨]

أدى تخوف البنوك من توقيع العقوبات عليها إلى رفضها استقبال أية حوالات أو أموال مخصصة للسلطة الفلسطينية، مما اضطر عدد من وزراء السلطة إلى إدخال الأموال في حقائب عبر معبر رفح البري[٥٩]، واضطرت وزارة المالية إلى دفع رواتب الموظفين من خلال بنك البريد، وأحيانا يدويا استنادا إلى كشوفات بأسماء الموظفين.

من جهة ثانية فقد ساهمت سياسة البنك المركزي الإسرائيلي والبنوك الإسرائيلية بعدم التعامل مع البنوك الفلسطينية ومنع العملة الإسرائيلية من دخول الأراضي الفلسطينية في التخوف من فقدان العملة الإسرائيلية من الأسواق المحلية الفلسطينية، حيث قامت السلطة الفلسطينية بدفع جزء من الرواتب بالدولار الأمريكي بدلا من الشيكل الإسرائيلي. إن الشلل العام الذي أصاب كافة مناحي الحياة بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة التي صاحبت غياب الموازنة العامة أوقف تماما الاستثمارات في المجالات المختلفة، حيث أن أي استثمارات تعتمد بشكل رئيسي على البنوك. إن غياب الموازنة العامة أدى إلى التأثير على التجارة الخارجية المرتبطة بعمليات البنوك، مما أثر على الحركة البنكية المرتبطة بذلك، الأمر الذي سيسبب خسائر متوقعة لهذه البنوك.

---

[58] čċċđ/đ'/ČĒ â ÆÉÕöü gÆÆÀDZ

[59] ɹɀøĖɳ č ¢øǩàžШş Ʉęàó Ƶèžı ȳƳɜqǐ ÀlàȘ ǻǐɜȘ Ûórşǻ ɹžĖɳ čċ ¢ǩàžШş Ǵzó ƎĦɳ Ǝɜ ĞŒDZǿǐǹ ĞizDZ dnɳ óǐøŁÂöü ǻzŧŢ ĞŒDZǿǐʅǐ ÀlàȘ ǻǐɜ čċċđ/đ/Čđ' ÑlǿǐǾ .órşǻ

النتائـج والتوصيات

من خلال هذا التقرير يمكن الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات تتمثل في الآتي:

النتائج

- أن تمويل الموازنة العامة الفلسطينية يأتي من منح ومساعدات دولية مخصصة لهذا الغرض، إضافة إلى إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي والإيرادات المحلية المباشرة، وأن قطع هذه المساعدات وحجز أموال المقاصة كانا السببين الأساسيين في عدم تقديم الموازنة العامة بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية من قبل حركة حماس.
- أن المساعدات الدولية مرتبطة بأهداف سياسية، وأن دورها في المساهمة في التنمية سيبقى مرهونا إلى درجة كبيرة بالمؤثرات الإسرائيلية، ولن تتحقق أهداف التنمية إلا إذا تمكن الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، حينها يمكنه اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة لمصالحه.
- أن توجه الدول المانحة بخفض المساعدات الدولية، لاسيما ما يتعلق بالموازنة العامة بدأ منذ عام ٢٠٠٣ واستمر حتى وقت قطع المساعدات نهائياً.
- كان الاحتلال الإسرائيلي وما زال العامل الأكثر تأثيرا في تشكيل بنية وطبيعة الاقتصاد الفلسطيني، من خلال تحكمه بالمعابر الفلسطينية التي تعتبر شريان الحياة الاقتصادية الفلسطينية، وسياساته المتمثلة بالاغلاقات المتكررة.
- إن غياب الموازنة العامة زاد في تدهور مؤشرات التنمية البشرية من فقر وبطالة.
- أن غياب الموازنة العامة مس كافة القطاعات الإنتاجية والخدماتية على حد سواء وزاد من تفاقم المشاكل الاقتصادية.

التوصيات

- صياغة سياسة مالية واضحة تعدها وزارة المالية بالتشاور والتنسيق مع السلطات التنفيذية والتشريعية للتخفيف من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني.
- ترشيد الإنفاق الحكومي وفق استراتيجية تنموية شاملة، الأمر الذي يتطلب أعلى درجات الشفافية والكفاءة في إدارة الأزمات.
- تنمية الموارد المحلية وحسن إدارتها خاصة في ظل توقف المساعدات الخارجية.
- عدم الاعتماد على العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل والعمل دوليا على التخلص من اتفاقية باريس الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي وترهنه لصالحه.
- إعداد الموازنة العامة وتقديمها في موعدها القانوني وقيام المجلس التشريعي بدوره في مجال الرقابة والمحاسبة.
- التأكيد على أن المساعدات الدولية وان عادت فإنها لن تستمر طويلا، وبالتالي يجب أن لا تبقى عنصرا دائما وثابتا في الاستراتيجية الفلسطينية المتعلقة بإدارة الاقتصاد الفلسطيني وتحديد خياراته التنموية.